



we stand up for all migrants

الذكاء الاصطناعي تحت المجهر: فحص نظام اللجوء من قبل الأكثر تأثراً به

رؤى للأشخاص داخل نظام اللجوء ولمقدمي خدمات دعم اللاجئين

"لا ينبغي أن يُترك مصيري للذكاء الاصطناعي"

تم إدماج الذكاء الاصطناعي تدريجياً في نظام الهجرة واللجوء في المملكة المتحدة منذ فترة، إلا أن طبيعة استخدامه الدقيقة لا تزال غير واضحة. وفي إطار حملتنا (Hostile Office)، سعينا إلى استكشاف كيفية توظيفه المحتملة، وانعكاس ذلك على الأفراد الساعين إلى اللجوء.

في شهر أغسطس من عام 2024، حصلنا على تمويل من صندوق (Public Voices in AI) للبحث في الدور المحتمل للذكاء الاصطناعي وتأثيره على طالبي اللجوء في لندن وجنوب إنجلترا. ومن خلال ورش العمل والمقابلات، سعينا إلى رفع مستوى الوعي حول الذكاء الاصطناعي لدى طالبي اللجوء عبر أنشطة إبداعية، فضلاً عن جمع الأدلة التي توثق أثره على حياتهم اليومية.

لقد كان الهدف من ورش العمل تمكين طالبي اللجوء من التعرف على أي إساءة استخدام للذكاء الاصطناعي في معالجة قضاياهم، والتصدي لها من خلال جلسات حوارية معمقة ومقابلات، إضافةً إلى المساهمة في إعداد هذا المصدر المعرفي الذي يهدف إلى إرشاد الآخرين ومساعدتهم في التعامل مع الأنظمة الرقمية والحدود المؤتمتة.

وقد قمنا بتجميع هذه الرؤى في موردٍ معرفيٍّ أُنتج بالتعاون مع طالبي اللجوء وخبراء الذكاء الاصطناعي، بغية تقديم الفائدة للمهاجرين، بما يشمل اللاجئين وطالبي اللجوء، فضلاً عن الجهات الداعمة لهم.

ما هو الذكاء الاصطناعي؟

الذكاء الاصطناعي (AI) هو محاكاة العمليات الذهنية البشرية بواسطة الآلات، وخاصة أنظمة الكمبيوتر. يعمل الذكاء الاصطناعي بشكل عام من خلال البحث عن الأنماط في البيانات من أجل إجراء التنبؤات. يمكن تدريب الذكاء الاصطناعي على بيانات مثل النصوص، مما يسمح له بفرز الطلبات وتصنيفها وتقديم توصيات بشأن الموافقة على الطلب أو رفضه. كما يمكن تدريبه على بيانات مثل الصور، وهذا هو السبب في استخدامه لتطوير تقنيات أخرى مثل تقنية التعرف على الوجه، التي تحاول مطابقة الوجوه في مقطع فيديو أو صورة مع صورة أخرى لوجه معين.

الذكاء الاصطناعي في نظام اللجوء

تستخدم وزارة الداخلية خوارزميات التصنيف، التي تقوم بفرز البيانات إلى فئات أو "مسارات" للمساعدة في اتخاذ القرارات. إحدى هذه الخوارزميات، التي تم تقديمها في عام 2015، كانت تُستخدم لتحديد قرارات طلبات التأشيرة، حيث كان للجنسية دور رئيسي في العملية. ومع ذلك، تم الطعن في هذه الخوارزمية بنجاح في عام 2020، حيث تبين أن بعض الجنسيات كانت تتلقى رفضاً فوراً بسبب تصنيفها ضمن فئات "عالية الخطورة". ورغم إلغاء هذه الخوارزمية، فقد تم إدخال خوارزميات تصنيف جديدة ضمن نظام أوسع وأكثر تعقيداً، دون أي رقابة أو شفافية.

أحد الاستخدامات البارزة والمؤكدة للذكاء الاصطناعي في نظام اللجوء هو نظام "تحديد أولويات قضايا الهجرة" (IPIC)، الذي يوصي بالنتائج للأشخاص الخاضعين لشروط الإبلاغ عن الهجرة، مثل الترحيل أو الاحتجاز أو أنواع أخرى من المراقبة. ومثل خوارزمية تصنيف طلبات التأشيرة، يأخذ نظام IPIC الجنسية كأحد الفئات الأساسية، بالإضافة إلى عامل محمي آخر على الأقل.

أفاد بعض الأشخاص في نظام اللجوء واللاجئين ضمن شبكتنا عن حالات يعتقدون فيها أن الذكاء الاصطناعي قد تم استخدامه في معالجة طلبات لجوئهم. ويشمل ذلك تفرغ (كتابة) كل من مقابلات الفحص الأولية والمقابلات الموضوعية، بالإضافة إلى استخدام معلومات عن البلدان لتوجيه قرارات اللجوء.

آراء طالبي اللجوء حول الذكاء الاصطناعي في نظام اللجوء

شارك طالبو اللجوء الذين عملوا معنا في هذا المشروع بأراء ومقترحات متنوعة بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في عملية اللجوء. أخبرنا معظمهم بأفكارهم حول كيفية وأماكن استخدام الذكاء الاصطناعي، في حين عارضت أقلية منهم تماماً استخدامه في أي مرحلة من مراحل العملية.

كانت الرؤية الأكثر شيوعاً أن الغالبية لم تمنع في استخدام الذكاء الاصطناعي لتوحيد معايير اتخاذ القرار أو تحسين كفاءة النظام، لكن الملاحظة المتكررة كانت أن القرار النهائي لا ينبغي أن يكون بيد الذكاء الاصطناعي أو أي "آلة". ويرجع ذلك إلى مخاوف بشأن قدرة الذكاء الاصطناعي على تفسير لغة الجسد والفروق اللغوية والثقافية، مثل اللهجات، في حال تم استخدامه بدلاً من الموظف البشري المسؤول عن دراسة الحالة.

ومع ذلك، كان أحد أبرز نتائج بحثنا هو انتشار الأخطاء في عملية اللجوء. كما سلط البحث الضوء على مشكلات أوسع في نظام اللجوء نفسه، وأبرزها المعاناة الشديدة التي تسببها فترات الانتظار الطويلة لطالبي اللجوء، بالإضافة إلى انعدام الشفافية بشأن كيفية ومواعيد اتخاذ القرارات.

النتائج المحددة للبحث

- انتشار الأخطاء على نطاق واسع في الأسماء وتواريخ الميلاد، بالإضافة إلى الأخطاء في تفرغ مقابلات الفحص الأولية والمقابلات الموضوعية. أشار المشاركون إلى الحاجة إلى مزيد من الشفافية حول كيفية إعداد هذه التفرغات وتقييمها، وكذلك حول كيفية الطعن أو تصحيح الأخطاء في النصوص غير الدقيقة.
- التأثير العاطفي لفترات الانتظار وعدم كفاءة نظام اللجوء ككل كان واضحاً لدى جميع المشاركين. أشاروا إلى أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في تحسين كفاءة النظام، خاصة فيما يتعلق بتقليل فترات الانتظار، لكنهم لم يحددوا بشكل دقيق كيفية استخدامه لتسريع العملية.
- ومع ذلك، أعربت أقلية من المشاركين عن مخاوفهم من احتمالية ارتكاب الذكاء الاصطناعي أخطاء قد لا يتم اكتشافها أو تصحيحها بالشكل المناسب.
- القيود المفروضة على الذكاء الاصطناعي في فهم السلوك والمشاعر البشرية كانت مصدر قلق مستمر بين المشاركين.
- على سبيل المثال، لن يتمكن الذكاء الاصطناعي من قراءة لغة الجسد، كما أنه قد يواجه صعوبة في فهم الاختلافات الثقافية في التصرفات والعادات.
- مخاوف حول تأثير الذكاء الاصطناعي على الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عصبية أو اختلافات في طريقة معالجة المعلومات (Neurodivergent people).
- عبر المشاركون عن حذرهم تجاه استخدام الذكاء الاصطناعي بسبب انعدام الشفافية بشأن كيفية استخدامه، وماهية مجموعات البيانات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات.

يُعدّ كلُّ من نظام الهجرة وتطبيق التكنولوجيا نظامين يكتنفهما الغموض، وغالبًا ما يجد المهاجرون صعوبة في فهم كيفية التعامل معهما. وخلال هذا المشروع، أعرب المشاركون عن حاجتهم إلى المزيد من المعلومات حول نظام الهجرة في المملكة المتحدة بشكل عام، وكيفية حماية حقوقهم، كما أبدوا اهتمامًا بحضور ورش عمل إضافية في المستقبل.

ومن هذا المنطلق، قمنا بإعداد مورد مشترك يضمّ عدة طرق تساعد طالبي اللجوء على فهم هذه القضايا بشكل أعمق، وتعزيز الشفافية في التعامل معهما. يشمل هذا المورد شرحًا لكيفية تقديم طلب الوصول إلى المعلومات الشخصية (SAR)، والحصول على نسخة من طلب المقابلة الموضوعية، بالإضافة إلى كيفية تقديم طلب للحصول على معلومات بموجب قانون حرية المعلومات (FOI).

إلا أن هذا المورد ليس سوى بداية لبحثٍ أوسع حول تطبيق الذكاء الاصطناعي داخل نظام اللجوء ونظام الهجرة بشكل عام. ورغم التحديات التي نواجهها في الحصول على المعلومات من وزارة الداخلية عبر طلبات حرية المعلومات، نظرًا لادعائها بأن الإفصاح عن كيفية عمل هذه الأنظمة قد يؤثر على عمليات مراقبة الهجرة، فإننا نؤكد التزامنا المستمر بحملتنا المناهضة للبيئة العدائية الرقمية.

نطمح، من خلال إيصال أصوات الأشخاص المتأثرين بهذه السياسات، إلى التصدي لاستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل غير خاضع للمساءلة في قرارات اللجوء، وزيادة الوعي بين المهاجرين، والسعي نحو أنظمة أكثر نزاهة وشفافية ومساءلة وموثوقية.

المورد

قم بتنزيل مورد العربية من هنا:

<https://migrantsrights.org.uk/wp-content/uploads/2025/02/AI-under-watch-FINAL-ARABIC.pdf>

إذا كان لديك أي ملاحظات أو استفسارات حول هذا المورد أو البحث، يُرجى إرسال بريد إلكتروني إلى:

info@migrantsrights.org.uk